نشرة صندوق النقد الدولي

الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك الدولي

أمام صناع السياسات فرصة تاريخية لمكافحة تغير المناخ

نشرة الصندوق الإلكترونية
١٠ أكتوبر ٢٠١٥

مارتن وولف من جريدة "فاينانشيال تايمز" مع السيدة كريستين لاغارد مدير عام الصندوق في ليما: "التغيرات المناخية هي أحد القضايا الوجودية الكبرى في عصرنا" (الصورة: صندوق النقد الدولي)

- الانخفاض الحاد في أسعار الطاقة يتيح الفرصة لطرح مبادرات بشأن المناخ
- الإيرادات الناشئة عن التدابير المناخية الجديدة ينبغي أن تُستخدم بحكمة
- التعاون الدولي يمثل عاملا أساسيا، غير أن البلدان تتحرك بسرعات مختلفة

ذكرت مجموعة الخبراء في إحدى الندوات أنه ينبغي للحكومات اغتنام الفرصة التي تتيحها أسعار النفط المنخفضة للمضي قدما في مكافحة تغير المناخ من خلال تحديد سعر للانبعاثات الكربونية وإلغاء دعم الطاقة.

ففي ندوة أقيمت أثناء الاجتماعات السنوية المشتركة بين الصندوق والبنك المنعقدة في ليما ببيرو، ذكر كبار الخبراء في المناخ وممثلين عن المنظمات الدولية أن العالم يمر بمنعطف خطير في التصدي لآثار تغير المناخ.

ومع انخفاض أسعار الوقود الأحفوري بنسبة ٥٠% خلال فترة تتجاوز السنة بقليل، أصبحت الفرصة سانحة أمام صناع السياسات لاتخاذ تدابير من شأنها تثبيط استهلاك الطاقة وتحقيق إيرادات يمكن استخدامها في تخفيض الضرائب الأكثر ضررا والمساهمة في تمويل الجهود التي تبذلها البلدان للتخفيف من آثار التغيرات المناخية.

وقالت السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في كلمتها أمام المؤتمر: "إن الوقود الأحفوري طاقة رخيصة الثمن، وهذه هي اللحظة المناسبة لفرض ضريبة على الكربون واللحظة المناسبة لإلغاء دعم الطاقة."

وقد عُقدت الندوة على جزئين: "حوار حول تغير المناخ" و"أسعار الطاقة – تصحيح المسار" أثناء استعداد ممثلين من مختلف بلدان العالم للاجتماع في باريس في ديسمبر ٢٠١٥ للمشاركة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمناخ والمعروف باسم "COP21". ويهدف المؤتمر إلى استثمار التقدم الذي تحقق في الاجتماع الذي عُقد في كوبنهاغن خلال عام ٢٠٠٩.

التحدي والفرصة

في الكلمة الافتتاحية، ذكر مدير الجلسة مارتن وولف من جريدة *فاينانشيال تايمز* أن المجتمع الدولي لا يزال بعيدا عن تحقيق هدفه المتمثل في الحد من الانبعاثات الكربونية وبالتالي سيتم وضع حد أقصى للاحترار العالمي في المستقبل عند مستوى درجتين مئويتين.

وذكر وولف أنه رغم الإقرار واسع النطاق بالحاجة إلى العمل في مجال تغير المناخ، فإن البلدان المتقدمة "فشلت تماما" سواء في مواجهة التحدي أو اغتنام فرصة انخفاض أسعار الطاقة.

وأشار مارتن باركنسون من جامعة برينستون إلى أنه ينبغي للبلدان أن تسعى جاهدة لتحديد سعر للكربون يعادل تكلفة "العامل الخارجي" – أي يعادل الضرر الذي يُحدِثه تغير المناخ. وأضاف أن هذا هو الوقت الملائم للقيام بذلك لأن أسعار الطاقة تنخفض. وأوضح قائلا إن تحديد سعر لانبعاثات الكربون – سواء من خلال ضريبة على الكربون أو نظام لتداول الانبعاثات – غالبا ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة والسلع والخدمات الأخرى، وبالتالي فإن القيام بذلك الآن أثناء انخفاض أسعار النفط سيحظى بمزيد من القبول لدى المستهلكين.

وقامت ماري بولاك، وزيرة البيئة لمقاطعة كولومبيا البريطانية في كندا، بمناقشة تجربة حكومتها مع فرض ضريبة على الكربون، مشيرة إلى أن حكومتها اتبعت سياسة أكثر جرأة لتسعير الكربون مقارنة بالحكومات الأخرى في أمريكا الشمالية. ونجحت المقاطعة خلال عام ٢٠٠٨ في تطبيق ضريبة على الكربون ذات أثر محايد على الإيرادات، بدءا من ١٠ دولار للطن يتم رفعها بصورة تدريجية. وذكرت أنه نتيجة لذلك، خفضت مقاطعة كولومبيا البريطانية من استهلاكها لجميع أنواع الوقود بنسبة ١٦% في الوقت الذي ارتفع فيه الاستهلاك في جميع أنحاء كندا بنسبة ٣%. وأضافت أنه إلى جانب ذلك، يشهد اقتصادنا نموا أسرع من بقية المقاطعات في كندا.

ونبه المشاركون إلى أنه لا ينبغي أن نرزح تحت وهم أن تسعير الكربون أمر سهل من المنظور السياسي. وأشار باركنسون إلى أن العامل الأساسي هو زيادة الوعي بتغير المناخ وتذكير الناس باستمرار بالأسباب التي تجعل فرض ضريبة على الكربون وغيرها من تدابير مماثلة أمورا ضرورية.

"لا علاقة لنا بالمشكلة"

يعد الحصول على الطاقة مسألة حياة أو موت في البلدان النامية، وبالتالي يُنظر إلى التدابير اللازمة لمواجهة تغير المناخ من منظور مختلف تماما. ففي الهند على سبيل المثال، لا يحصل نحو ٤٠% من السكان على الكهرباء. وذكر رئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم، أن: "الفقراء يستحقون الحصول على الطاقة، وعلينا البحث عن سبل توفيره لهم بتكلفة أقل."

لكن أرفيند سوبرامنيان، كبير المستشارين الاقتصاديين لحكومة الهند، ذكر أنه "من الصعب ترويج فكرة أن عليك أن تفعل شيئا لمواجهة آثار تغير المناخ". وأضاف "من الصعب أيضا ترويجها لأن هناك مقولة راسخة مفادها أنه لا علاقة لنا بالمشكلة."

هذه القضية المتعلقة بالعدالة – في اقتسام تكاليف التكيف مع تغير المناخ وتخفيف آثاره – هي إحدى أهم القضايا المطروحة في الفترة التي تسبق انعقاد قمة باريس، وأصبحت موضوعا بارزا في الندوة.

وقال السيد مِن زو، مدير عام الصندوق، إن "أكبر عشرين بلدا تطلق انبعاثات مسؤولة عن حوالي ٩٠% من الانبعاثات العالمية"، مشيرا إلى أن هذه المجموعة لا تضم اقتصادات متقدمة فحسب بل اقتصادات نامية كذلك. وأعربت كريستيانا فيغيريس، الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، عن قلق الكثيرين بصراحة بالغة قائلة: "هناك مجموعة فرعية من البلدان تسببت في هذا في الماضي وبالتالي فهي تتحمل مسؤولية أخلاقية لمساعدة البلدان النامية التي تأثرت سلبا بتغير المناخ."

الوقت عامل حاسم

نظرا لأن البلدان تحتل أماكن مختلفة في منحنى التنمية، فمن الصعب على المجتمع الدولي الاتفاق على خطة مترابطة لتمويل جهود التخفيف الحالية والمستقبلية. ورغم تعهد الاقتصادات المتقدمة بتوجيه ١٠٠ مليار دولار سنويا إلى بلدان العالم النامي لهذا الغرض بدءا من عام ٢٠٢٠، لا يزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل لإنشاء نظام عالمي لتمويل إجراءات مواجهة تغير المناخ.

واتفق المشاركون في الندوة على أن المسار المؤدي إلى خفض الانبعاثات ينبغي أن يتحدد حسب على الظروف الخاصة بكل بلد، وأن يُصمم خصيصا ليتناسب مع ظروف محددة في كل بلد. لكن وولف تساءل قائلا: "هل نحن نتجه نحو تطبيق مجموعة من السياسات المختلفة جذريا والمثيرة للسخرية، حيث يساور جميع البلدان القلق من عدم قيام جيرانها باتخاذ ما يكفي من إجراءات؟" إن مشكلة "السلوك الطفيلي"، حيث تنتظر البلدان أن تقوم بلدان غيرها باتخاذ الإجراء الملائم بشأن التخفيف، هي إحدى الصعوبات التي سوف يتعين معالجتها إذا كنا نأمل أن يضع مؤتمر "COP21" نظام سياسات مترابط على المستوى العالمي.

وأشار باركنسون إلى قضية أخرى (وإن كانت تدعو إلى مزيد من التفاؤل) سوف يتعين على البلدان مواجهتها وهي كيفية استخدام الإيرادات المتأتية من نُظم تسعير الكربون. وكما هي الحال بالنسبة للإيرادات الناشئة عن إصلاح دعم الطاقة، من المهم استخدام المكاسب بحكمة – سواء كان ذلك لدفع عجلة تغيير البنية التحتية، أو دفع التطور التكنولوجي، أو اقتسام المكاسب اللازم لتوفير أمن الطاقة لشعوب العالم النامي. وسيكون الحل هو اغتنام الفرص المتاحة لتحقيق إيرادات على نحو يعزز الرفاهية – أي إيرادات يمكن استخدامها في تحقيق أهداف مهمة في مجال التنمية القابلة للاستمرار.

ونبه نيكولاس ستيرن، من كلية لندن لعلوم الاقتصاد، إلى أن الوقت عامل حاسم. واتفق فريق الخبراء المشارك في النقاش على أن العالم ليس لديه ترف ترقب النظام العالمي المثالي. بل إن وولف، مدير الجلسة، شدد على أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى للاتفاق على "أهداف مشتركة يتم تحقيقها بطريقة عادلة نوعا ما."

روابط ذات صلة:

شاهد الجزء الأول من الندوة

شاهد الجزء الثاني من الندوة

طالع البحث

طالع التدوينة